

## الشروط والاحكام

استخدامك لهذا الموقع تأكيد على أنك قد اطلعت ووافقت على شروط وأحكام استخدام الموقع. في حالة عدم الموافقة على شروط استخدام الموقع يرجى عدم استخدامه.

### قيود استخدام مواد الموقع:

تعود ملكية وإدارة هذا الموقع لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ولا يجوز إعادة نشر، إنتاج، تحميل، وضع، نقل أو توزيع أيًا من مواد هذا الموقع بدون موافقة كتابية مسبقة من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. إلا أنه يجوز نسخ المحتوى دون تغيير بغرض الاستخدام الشخصي بحاسوبك الخاص، هاتفك النقال أو أي أداة أخرى إذا تطلب الأمر مثل هذا النسخ، شريطة الاحتفاظ بحقوق النشر وجميع اشعارات الملكية الأخرى. جميع الرسومات التوضيحية والصور في هذا الموقع محمية بحقوق النشر، ولا يجوز إعادة إنتاجها أو ملكيتها بأي صورة بدون إذن كتابي من مالكه. ويعتبر تعديل أي من المواد أو استخدامها لأغراض أخرى انتهاكاً لحقوق النشر الخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.

### عدم جواز التمثيل:

تم جمع مواد هذا الموقع من قبل المختصين بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، لكن لم يتم تقديم أي تمثيل أو ضمان على اكتمال أو دقة المعلومات المضمنة فيه، لذا يجب دائماً التأكد من هذه المعلومات قبل أي تصرف حولها وذلك عبر مراجعة أي من مكاتب الجهاز.

### سياسة الاستخدام العادل:

لقد توصلنا إلى أن الاستخدام المفرط لزوار الموقع للخدمات المضمنة فيه من شأنه أن يعيق قدرتنا على تقديم خدمة جيدة. لذلك ومن أجل ضمان التخصيص العادل لمصادر الشبكة بين جميع زوار الموقع، نحتفظ بحق تقييد الاستخدام إذا كان استخدامكم أكبر من الاستخدام النموذجي لزوارنا الآخرين.

### إخلاء المسؤولية:

يتم تقديم المادة المتوفرة في هذا الموقع كما هي وبدون أي ضمانات من أي نوع. وإلى أقصى حد مسموح به ووفقاً للقوانين السارية، يخلي جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مسؤوليته عن أي ضمانات، صريحة أو ضمنية، بما في ذلك - دون حصر- الضمانات الخاصة بالجودة المقبولة، الرواج والصلاحية لأغراض محددة. ولا يضمن الجهاز عدم انقطاع وظائف المواد المنشورة أو خلوها من الأخطاء كما لا يضمن تصحيح الأخطاء أو أن هذا الموقع أو الخادم يقدم هذه المواد خالية من أي فيروسات أو أية عناصر ضارة أخرى.

### تحديد المسؤوليات:

اذعائاً للقوانين المطبقة في السلطنة وتحت أي ظرف من الظروف بما في ذلك الإهمال لن يكون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مسؤولاً عن أي ضرر ناتج عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام المواد التي يتضمنها هذا الموقع. وربما يحتوي أي منشور للجهاز بعض الأخطاء الفنية أو المطبعية. ويجوز إجراء التعديلات على هذه المنشورات بين الفينة والأخرى بطبعات

جديدة منها في أي وقت بدون إشعار مسبق، حيث أن هذه المنشورات تخضع للتطوير والتعديل في الخدمات المقدمة بواسطة الجهاز. وقد تم إعداد المعلومات المتوفرة بهذا الموقع للأغراض المعلوماتية فقط، وهي مقدمة لكم على أساس التعامل معها كما هي. ولا نضمن أي دقة، توقيت، موثوقية أو صحة اكتمال أي من هذه المعلومات. ونحن غير مسئولين عن أي معلومات أو خدمات قد تظهر في أي مواقع مرتبطة.

### **التعديلات:**

يجوز لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة تعديل أي جزء من هذا الموقع في أي وقت حسبما يرى وبدون إشعار مسبق. ويجوز للجهاز منع أي شخص من النفاذ لهذا الموقع في أي وقت.

### **الاقتراحات، التعليقات وتلقي الآراء:**

في حالة تجاوزك مع أي وثيقة ينشرها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بمعلومات تتضمن آراء، أسئلة، تعليقات أو اقتراحات أو خلافه فيما يتصل بمحتوى أي وثيقة للجهاز لن تعتبر هذه المعلومات سرية، ولن يكون الجهاز ملزماً بأي شكل تجاه هذه المعلومات ويجوز له إعادة إنتاجها، الإفصاح عنها أو توزيعها للأخرين بدون قيد. كما أن أي مراسلات تبعث بها إلى هذا الموقع أو لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة عبر البريد الإلكتروني لن يتم التعامل معها على أساس أنها معلومات سرية ويجوز للجهاز إعادة إنتاجها، نشرها أو استخدامها لأي غرض. ويجوز للجهاز استخدام محتوى أي مراسلات بما في ذلك الأفكار، الاختراعات، المفاهيم أو التقنيات لأي غرض.

### **روابط المواقع الأخرى:**

يتضمن هذا الموقع روابط لمواقع أخرى لا تتم صيانتها بواسطة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وبنفس القدر قد تتضمن مواقع أخرى روابط لهذا الموقع، ولذلك فالجهاز غير مسئول عن محتوى هذه المواقع ولا يتحمل مسؤولية أي خسائر، ضرر أو استفسار ناجم عن محتويات تلك المواقع. يتم تقديم روابط المواقع الأخرى من أجل راحتكم كمستخدمين لهذا الموقع ولا ينطوي ذلك على موافقة الجهاز على تلك المواقع أو أي علاقة مع مشغليها. لا يتحمل الجهاز أي مسؤولية ناتجة عن استخدام المواقع ويعتبر النفاذ لها واستخدامها مسؤولية تخصصكم.

### **القوانين المطبقة والاختصاص:**

القانون المطبق على شروط استخدام هذا الموقع هو قانون سلطنة عمان وتتمتع محاكم السلطنة بسلطة الاختصاص في حالة نشوب أي نزاع ذي صلة.